ـ كما كان متوقعا ـ من تجديد لاحكام التوقيف لعشرات من المعتقلين الاداريين ، بعد ان انقضت مدة محكوميتهم الادارية .

وكانت سلطات الاحتلال قد اقدمت في ربيع العام الماضي على شن حملة واسعة من الاعتقالات شملت العديد من القادة النقابيين والمهنيين والمثقفين الوطنيين ، ولم تستطع طوال الاشهر الماضية توجيه تهم محددة لاي من هؤلاء المعتقلين تستطيع بواسطتها تقديمهم للمحاكمة . لذلك ، وجريا على عادتها ، لجأت الى قوانين الطوارىء لعام ١٩٤٥، التي كان معمولا بها ايام الانتداب البريطاني على فلسطين ، لاصدار احكام بتوقيفهم اداريا ، الى ان تحصل على مستندات اتهامية بحق هؤلاء الموقفين .

لقد كانت التهمة الموجهة الى هؤلاء الموقوفين ، هي تهمة الانتماء الى الجبهة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية . غير ان سلطات الاحتلال قامت بتوجيه تهم اخرى الى هؤلاء المعتقلين ، وهي قيامهم باعمال تمس بـ « الامن » ، بعد ان اثار نواب راكاح في الكنيست هذه المسألة مع وزير الدفاع الاسرائيلي . وبالرغم من كل ذلك ، فقد بقيت سلطات الاحتلال عاجزة عن تقديم البينات والمستندات التي تثبت صحة مزاعم السلطات المحتلة ، بدليل عدم تقديمهم الى المحاكمة الى الان .

وصاحب تجديد الاحكام الادارية موجة اخرى من الارهاب والاعتقالات شملت مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة ، خاصة بعد ان تصاعد النضال الوطني الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها . وفي هذه الاثناء قام المعتقلون الاداريون من جانبهم بتصعيد نضالهم السياسي والمطلبي داخل سجونهم ومعتقلاتهم . ورافق ذلك كله موجة من الاحتجاجات والاعتصامات النسائية في الارض المحتلة . فذكرت جريدة الشعب التي تصدر في القدس العربية ان الموقوفين الاداريين في سجن « كفار يونا » قد قرروا الاضراب عن الطعام اذا ما جددت سلطات الاحتلال مدة اعتقالهم . كما تقدم المعتقلون بمذكرة الى مدير السجن يطلبون فيها بتحسين اوضاعهم المعيشية داخل السجن . ونقلت « الشعب » على لسان المحامي وليد الفاهوم الذي قابل المعتقلين الاداريين في سجن نابلس يوم ١٩٧٥/١/١٣ ، ان معظمهم تشارف مدد احكامهم على الانتهاء ، دون ان يعلموا ما اذا كانت ستجدد مدد محكوميتهم ام لا . ومن بين هؤلاء : لبيب فخر الدين ، عباس عبد الحق ، عبد الباسط الخياط ، جمال فريتخ ، خليل حجازي، احمد دحدول ، راجح غنيم ، بسام وزهير عميرة ، حيث ان معظمهم قد اعتقل منذ تسعة شهور بدون اي تحقيق . وقالت « الشعب » ان عدد الموقوفين في سجن نابلس وحده يبلغ ١٥ شخصا ، وبسجن الخليل يبلغ عددهم ١٠ اشخاص ، وفي رام الله عشرة ، اما في سجن كفار يونا فيبلغ عددهم العشرين . (الشعب ١٩٧٥/١/١٥) .

ومع اقتراب انتهاء مدة الاحكام الادارية قام عدد من رؤساء البلديات بتقديم مذكرات الى الحكام العسكريين يطالبون فيها بالافراج عن المعتقلين . وقد تقدم بمثل هذه المذكرة رؤساء بلديات بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور .

ومن جهة اخرى قامت امهات وزوجات واخوات المعتقلين والمساجين والمبعدين من الضفة الغربية باعتصام مفتوح في مقر هيئة الصليب الاحمر الدولية في القدس وذلك يوم ١٩٧٥/١/١٥ للاحتجاج على سياسة الاعتقال والابعاد وعدم تقديم المعتقلين للمحاكمة ، والمطالبة باطلاق سراحهم. وقد رفعن مذكرة الى ممثل الصليب الاحمر في القدس ، الذي وعدهن برفعها الى ممثل الصليب الاحمر في تل ابيب . وجاء في هذه المذكرة : « نحن اهالي المعتقلين ـ والجدير بالذكر ان بعضهم لم يحقق معه منذ اعتقاله وبعضهم لم توجه اليه اية تهمة يحاكم بسببها ، بل تم توقيفهم اداريا ولمدد مختلفة دون ذكر الاسباب في التوقيف ومدى نهايته ـ نتوجه للرأي العام العالمي والداخلي والقوى الديمقراطية في كافة انحاء العالم ومحبي السلام والى الهيئات والمنظمات الدولية ، بضم اصواتها الى صوتنا مطالبين :

١ ـ عدم تجديد التوقيف الاداري لمن انتهت مدة توقيفهم المقررة .

٢ ـ السماح بادخال الكتب والجرائد والمجلات لهم .